(الامن البيئي في الدول الريعية – النفطية: العراق انموذجاً)

ا.م.د. عماد رزيك عمر
كلية العلوم السياسية – جامعة الانبار
Ass.Professor Imad Rzayig Omar
College of Political Science
emad.omar@uoanbar.edu.iq
https://orcid.org/0000-0002-3878-9321

الملخص

يناقش البحث مسألة الامن البيئي في الدولة الريعية حالة العراق والتي تعتمد على الإنتاج النفطي في تحقيق عوائد للدخل القومي ، وتم تحليل طبيعة هذا النوع من الإنتاج و تأثيره على البيئة ، وتم تحديد طبيعة التحديات التي تعرقل مما سبب هذا النوع من الإنتاج مشاكل بيئية تنعكس على جميع المستويات ، واصبح العراق من اكثر البلدان تأثرا باستنزاف البيئة مما تطلب معالجات سريعة، وتم بيان الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي ممكن يتعرض لها العراق في حالة تغيير او تخفيض الإنتاج النفطي لان الاقتصاد يعتمد بشكل الكلي على هذه الواردان ،وتم تناول اهم الإجراءات التي اتخذها الحكومة من اجل الحد من حالة تدهور البيئة والتي اتجهت طبيعتها بين سياسات معالجة التدهور البيئي او اعتماد وسائل اكثر استدامة في عملية الإنتاج من اجل تحقيق التوازن البيئي ن الا ان هذه الإجراءات واجهت جملة تحديات سواء على مستوى التشريع ام التنفيذ بسبب قلة الخبرة في هذا المجال ، كما تم طرح البحث جملة من المقترحات لتعضيد الامن البيئي

الكلمات المفتاحية (العراق ،الامن البيئي ، الدولة الريعية ، النفط ، التنمية المستدامة)

Environmental security in rentier states – oil-producing countries: (Iraq as a model

Abstract

This research discusses the issue of environmental security in a rentier state, specifically the case of Iraq, which relies on oil production for national income. The nature of this type of production and its environmental impact are analyzed, and the challenges hindering its effectiveness are identified. These challenges have led to environmental problems at all levels, making Iraq one of the countries most affected by environmental depletion, thus requiring urgent solutions. The economic and social repercussions that Iraq might face if oil production were altered or reduced are outlined, given the economy's complete dependence on this revenue. The research also examines the most important measures taken by the government to mitigate environmental degradation. These measures have ranged from policies

addressing environmental degradation to adopting more sustainable production methods to achieve ecological balance. However, these measures have faced numerous challenges at both the legislative and implementation levels due to a lack of expertise in this field. Finally, the research proposes several suggestions to strengthen environmental security.
Keywords: (Iraq, environmental security, rentier state, oil, sustainable development)

المقدمة:

يعد الامن البيئي من القضايا المهمة التي تشغل النظم السياسية في عالمنا المعاصر، وذلك نظرا الى المشكلات البيئية والمناخية المتعددة مثل التلوث، واستنزاف الموارد، وتدهور الاراضي، وانعكاس كل ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي الدول الريعية يشكل الامن البيئي أهمية مضاعفة وذلك بسبب طبيعة الاقتصاد الأوحد الذي يعتمد على النفط والغاز كمورد اقتصادي والذي فيه غالبا ما تكون الاولوية موجهة نحو تعظيم الموارد على حساب الاستدامة البيئية ، وهذا النوع من الإنتاج يؤدي الى تدمير الغطاء النباتي ، وتآكل التنوع البيولوجي ، وكل هذه التحديات تحتاج الى سياسات فعالة وادارة بيئية متمكنة، فضلا عن تشريعات وقوانين صارمة للحد من تلك المشاكل ولتعزيز الامن البيئي، بالإضافة الى تعاون اقليمي ودولية على اعتبار ان المشكلات البيئية هي عابرة للحدود، وهذا ما ينطبق على العراق باعتبارها دولة ريعية تعتمد على النفط بشكل كبير، وباعتبارها دولة التي تعاني من ضعف التخطيط، وغياب السياسات البيئية الفعالة مما جعلها تعاني من تداعيات اقتصادية واجتماعية نتيجة لذلك، اذ ادى الاستغلال المفرط للنفط الى تدهور التربة ، وتلوث المياه، وتراجع الغطاء النباتي، وزيادة في معدلات الهجرة، الامر الذي يتطلب وجود خطط وطنية وسياسات بيئية ناجعة لضمان حماية الموارد الطبيعية من جهة، والتخلص من مشاكل التلوث من جهة ثانية، وتحقيق التوازن بين البيئة والاقتصاد من جهة ثالثة.

الاهمية: يكتسب البحث اهميته من خلال تسليط الضوء على المخاطر البيئية التي تواجهها الدول الريعية – النفطية، ومنها العراق لاعتماده على النفط بالدرجة الاولى، كما تأتي اهمية البحث من خلال توفير اساس علمي لتطوير السياسات واقتراح القوانين الفعالة للسلطة السياسية في العراق في مجال البيئة، فضلا عن تشجيع المجتمع على المشاركة في حماية البيئة.

الهدف : يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

١- تقييم السياسات البيئة في العراق وبيان مدى التزامه بالمعايير الدولية للبيئة.

٢- تحليل طبيعة المخاطر البيئية وبيان مدى تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي.

٣- نوع مقترحات وحلول لتعزيز الامن البيئي في العراق.

٤- توفير بيانات واحصائيات يمكن الاستفادة منها سواء من الجهات المختصة او من قبل الباحثين في هذا المجال.

الاشكالية: في ظل اعتماد العراق على النفط واستخراجه كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي تبرز لنا العديد من التحديات البيئي الناتجة عن ذلك، مثل التسرب النفطي ، واحتراق الغاز المصاحب، وتدهور التربة، الامر الذي يستدعي الوقوف عن ذلك والعمل على صياغة سياسات بيئية ممكن تساعد العراق في الحد من تلك المشكلات، في ضوء ما تقدم تدور اشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي الاتي: **كيف يمكن للعراق كدولة نفطية ان تحقق التوازن ما بين تلبية احتياجاتها الاقتصادية من خلال صناعاتها النفطية وما بين ضمانات حماية البيئة وتحقيق الاستدامة للموار الطبيعية؟** ومن خلال ذلك التساؤل تظهر العديد من الاسئلة الفرعية وهي:

١- ما الامن البيئي؟ وما طبيعة العلاقة بين الدول الريعية والامن البيئي؟

٢- ما شكل وطبيعة التحديات البيئة التي تواجه العراق؟

٣- ما طبيعة السياسات التي وضعتها العراق لتحقيق الامن البيئي؟ وما الحلول المقترحة لذلك؟

الفرضية: ان غياب السياسات البيئية الفعالة وعدم استخدام التقنيات الحديثة للحد من التلوث البيئي الناتج عن الصناعات النفطية في العراق، فأن ذلك ادى الى تفاقم المشكلات البيئية بشكل اكبر مما سبق وهذا ما يعرض استدامة الموارد الى خطر اكبر.

المنهجية: يستخدم الباحث المنهج التحليلي من خلال بيان العلاقة بين متغير غياب السياسة الناجعة وبين متغير تفاقم مشكلة التلوث في العراق، عبر جمع المعلومات والاحصائيات الرسمية ، وكذلك جمع التقارير البيئية.

الاطار الزمان والمكان:

الاطار الزمني: دراسة الوضع البيئي في العراق خلال سنوات الخمس الاخيرة.

الاطار المكاني: التركيز على المناطق النفطية الرئيسية في العراق.

الهيكلية: لغرض الاجابة على تساؤلات الاشكالية قسم البحث الى ثلاث مباحث : وهي على النحو الاتي:

المبحث الاول: المفاهيم النظرية للبحث

المبحث الثاني: تأثير الاقتصاد الريعي على الامن البيئي في العراق

المبحث الثالث: سبل تحقيق الامن البيئي في العراق

المبحث الاول: المفاهيم النظرية للبحث

يعد الامن البيئي من المفاهيم الحديثة التي برزت اهميتها في الدراسات الاستراتيجية والتنموية، نظرا لتزايد التحديات البيئة التي تهدد امن واستقرار المجتمعات والدول، خاصة في الدول الريعية – النفطية باعتبارها المصدر الاساسي للانبعاثات الملوثة بسبب الاعتماد على الوقود الاحفوري وانتاج الطاقة كمصدر اساسي للدخل، لذا سنسلط الضوء في هذا المبحث على مفهوم الامن البيئي، وعن خصائص الدول الريعية وتأثيرها

على مسار التنمية المستدامة.

المطلب الاول: مفهوم الامن البيئي: تطور مفهوم الامن بشكل كبير نتيجة تطور المجتمعات و تطور وظائف الدولة من جهة، وتطور طبيعة التهديدات من جهة ثانية، فلم يعد الامن مقتصر على حماية الدولة وضمان وجودها بل اصبح مفهوم شامل يتضمن كل ما يتعلق بأمن الانسان والمجتمع، نتيجة لذلك اصبح لدينا امن اقتصادي، وامن اجتماعي، وامن غذائي، وامن بيئي. الخ، لذا فقد ظهر مفهوم الامن البيئي في سبعينيات القرن الماضي من قبل دول الشمال المتقدم بالتحديد من قبل الولايات المتحدة الامريكية والدول الاسكندنافية، اذ حاولت تلك الدول صياغة مفهوم خاصة للأمن البيئي يتضمن بيئة اكثر امن واقل تلوث بما يضمن بقاء المجتمع ونمائه، خاصة بعد ازدياد حالات التلوث البيئي فيها(الدسوقي، ٢٠٠٩، ص٥١)، بعد ذلك توسعت وتنوعت التعريفات الخاصة بالأمن البيئي فالاتجاه الأول يتمحور حول الحماية بحسب التعريف " أن الأمن البيئي للدولة هو حماية كل فرد، ومجتمعه، ودولته، والطبيعة من المخاطر البيئية الجسيمة، أي حماية الأنشطة الحيوية ومصالح الفرد وبيئته من الآثار السلبية البشرية والطبيعية، وهو عنصر أساسي من عناصر أمن الدولة. "، اما الاتجاه الثاني يؤكد على "التحديث البيئي" الذي يهدف إلى التغلب على الآثار السلبية على البيئة الناجمة (Bezpalova,et, al., 2020, p.797) .". ويمكن تعريفه " بإعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحرب كذلك معالجة الاخطار البيولوجية التي يمكن ان تقود الى تدهور اجتماعي"، في حين الاتجاه الثالث يرى في الامن البيئي وجوب التوازن بين الانسان والبيئة بما يحقق التنمية المستدامة بحسب التعريف الاتي " بانه حماية الطبيعة والبيئة والاماكن الحيوية للمواطنين والمجتمع من التأثيرات الداخلية والخارجية ،وكذلك الاتجاهات السلبية في عمليات التنمية والتي تهدد صحة الانسان والتنوع البيولوجي، وادارة النظم الأيكولوجية المستديمة التي قد تؤثر على استمرارية الحضور البشري(التيجاني، ٢٠٢١، ص١). بناءً على ما تقدم من تعريفات للأمن البيئي نؤكد على الترابط بين الاهتمامات البيئية و والاستراتيجية الامنية وهذا الترابط يقوم على ثلاثة عناصر وهي(التيجاني، ٢٠٢١، ص٢):

١- اثر المشكلات البيئية في احتمال حدوث مشاكل وصراعات بين الدول بسبب تداعيات التلوث وعدم اقتصار المشاكل البيئية على الحدود الوطنية للدولة.
٢- تأثير المشكلات الدولية في سبيل البقاء الانساني.
٣- تأثير الحروب في التلوث البيئي.

اضافة الى ما تقدم فان امكانية تحقيق بيئة امنة خالي من حالة الاستنزاف من اثار التلوث، لابد من وجود متطلبات يمكن من خلالها حماية البيئة من الاخطار المحدقة بها، وضمان استدامتها للأجيال القادمة بما يعزز جودة الحياة، يمكن ايجاز تلك المتطلبات في النقاط الاتية: (Ruth et,al., 2009, pp. 27_34)

١- الامن المادي : والمقصود به وضع مجموعة من التدابير المهمة لأجل حماية البيئة وعناصرها، مثل ضمان التخلص السليم من المعادن والمواد الملوثة، وتحديد المناطق ذات المستويات الامن المختلفة.

٢- وضع ضوابط بيئية: ويقصد بها تنفيذ القوانين والتعليمات الهادفة الى تقليل مستويات التلوث الصادر عن مختلف الانشطة الصناعية، وكذلك لتقيل مستويات التلوث ، وحماية الموارد المائية.

٣- ادارة المخاطر: ويعني وضع الخطط الوطنية لتحقق وادارة اثار الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والعواصف والزلازل، فضلا عن وضع خطط وطنية للتعامل بشكل امثل مع المواد الخطرة لمنع تسربها، ولتحقيق استجابة مثالية لحالات الطوارئ.

٤- التعاون الدولي: نظرا لكون المشاكل البيئية واثارها واضرارها لا يقتصر على الحدود الوطنية للدولة بل تمتد لتشمل دولا اخرى هذه من جهة، من جهة اخرى فان الحل لا يمكن ان يكون فعالا الا بتحقيق تعاون دولي مثالي كونها مسالة تخص الانسانية جمعاً، لذا لابد من تعاون دولي يشمل تبادل الخبرات والتعاون وتنظيم المؤتمرات وكذلك الامتثال للقواعد والقوانين المعنية بقضايا البيئة.

المطلب الثاني: خصائص الدولة الريعية :

قبل الدخول في تفاصيل الخصائص للدول الريعية وكيفية تأثيرها على مسار التنمية المستدامة لابد من معرفه مفهوم الدولة الريعية، لغرض الوقوف على طبيعة الدولة من حيث الاقتصاد وطبيعة العلاقة بالمجتمع، لذا فقد ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في دراسة الكاتب الايراني "حسين مهدوي" في عام ١٩٧٠ اذ عرف الدولة الريعية هنا بأنها الدول التي تتلقى بانتظام مبالغ طائلة من الريع الخارجي والذي يتضمن الإيجارات والمساعدات التي تتلاقاها الحكومة بلد معين. كما تُعتبر عائدات النفط التي تتلقاها حكومات الدول المصدرة للنفط ريعًا خارجيًا، النقطة الجوهرية في ذلك ان هذه العائدات في الحقيقة ليست لها علاقة بعمليات الإنتاج في اقتصاداتها المحلية (Mahdayy, 2014, p.428) ، يؤول فيها الريع الخارجي او نسبة عالية بقصد توزيع هذه الثروة الريعية الى غالبية السكان، ويمكن تعريف الدول الريعية بانها الدول التي تتلقى مواردها بنسبة اكبر من الريع الخارجي وبشكل منتظم، وكذلك تعرف بانها الدول التي تستلم مواردها المالية من مصادر خارجية فهي لا تقوم باستخراج الاموال من مواطنيها بشكل مباشر مثل الضرائب بل من مصدر خارجي نتيجة بيع مواردها او ايجار موقعها الجغرافي، على هذا الاساس يكون للدول دور كبير في توزيعه وبالشكل الذ تراه مناسبا(الربعي وكاظم، ٢٠١٩، ص١٤٩). حتى مع افضل النظم السياسية ستبقى الدول الريعية تواجه العديد من المشكلات في حالة حصول التقلبات والاضطرابات بانخفاض الريع الخارجي وذلك لان هذا النوع من الاقتصاد خلق المجتمع الريعي والذي يظهر كنتيجة للعلاقة بين الدولة والنمط الاقتصادي المستخدم فيعرف " بانها الفئات الاجتماعية المستفيدة من الريع الخارجي على الرغم عدم مشاركهم في العملية الانتاجية بمقدار ما يحصلون عليه من ريع. بالإضافة الى ذلك نستخرج مفهوم السلطة الريعية فتعرف" فئة صغيرة من الناس يستحوذون على معظم الموارد والثروات بالرغم من كون تلك الفئة لا تسهم بشكل فعال في العملية الانتاجية مقارنة بما يحصلون

عليه من دخول" (مشاري، ٢٠٠٨، ص ١٣).

بناءً على ما سبق يمكن اجمال خصائص الدولة الريعية– النفطية بالاتي : (عبدالكافي، ٢٠٢٢، ص٣٥).

١– الاعتماد على الريع الخارجي مصدرا اساسيا للدخل، وانخفاض مستوى المشاركة المجتمعية فيه.

٢– هيكل الانتاج المحلي خارج القطاعات المنتجة مما يجعل الدولة الريعية تتسم بضعف الاندماج بين القطاع الريعي والقطاعات الاخرى ، بمعنى سيطرة القطاع النفطي على باقي القطاعات.

٣– ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة الى ضرائب.

٤– التفاعل بين التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مما ادى قيام نظام سياسي يتسم بالسيطرة على المجتمع.

٥– قابلية الاقتصاد للتقلبات، بسبب تحكم سعر النفط في الاسواق العالمية بإيرادات الدولة مما يجعل الاقتصاد الوطني المعتمد على الريع غير مستقر.

٦– توسع بيروقراطية الدولة، نتيجة الاعتماد على الدولة في كل شيء وزيادة الايرادات النفطية يتم توسيع وظائف القطاع العام.

اما عن علاقة النظم الريعية – النفطية بالتنمية المستدامة، فان الدول الريعية – النفطية تواجه تحديات كبيرة في مجال تحقيق الامن البيئي وفي مسار التنمية المستدامة، فعلى الرغم من تحقيق بعض الدول الريعية مثل (دول الخليج العربي) نموا سريعا وتحقيق فترات مزدهرة، الا ان ذلك النمو لم يكن نموا مستداما اذا رافقته اثار بيئية واستنزاف للموارد بشكل كبير، فضلا عن السخاء في تقديم بعض الخدمات للمجتمع لكن طبيعة الخدمات لم تكن متساوية من جهة، وعدم تمكين المواطنين في المشاركة في صنع القرار العام من جهة اخرى، على هذا الاساس تواجه تلك الدول تعثرات كبيرة في مجال الاستدامة وحماية البيئة بسبب الاعتماد الكبير على الموارد المستخرجة في توفير مواردها المالية، لذا يمكن بيان ابرز تأثير النظم الريعية على التنمية المستدامة في الاتي:

١– ضعف المؤسسات السياسية: تتسم الدول الريعية بضعف المؤسسات السياسية بسبب سيطرة النخب الحاكمة على موارد الريع وتوزيعها بالشكل المناسب لها، وهذا ادى الى سيطرة انظمة المحسوبية والسيطرة ومما يجعل المؤسسات العامة غير ذات كفاءه بالشكل المثالي، فضلا عن كونها انظمة فشلت في خلق نخب اقتصادية موازية لأنظمة القطاع العام الريعي يمَكن تلك الدول من التخلص من حالة التبعية فضلا عن تطوير القطاع الخاص لجعله اكثر ديناميكية وتطور (Malek, 2017, p.42) .

٢– النمو غير الشامل والمتوازن: على الرغم من العوائد الكبير التي تحققها تلك الدول من الريع الا ان عملية النمو لا تكون بطريقة شاملة لكل اعضاء المجتمع فضلا عن شمول مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الخاص، وهذا ما يضعف قطاع الاستثمارات ويضعف العدالة المجتمعية والتي تشكل

عماد التنمية المستدامة، اذا ان طبيعة النظام الريعي يمثل عقد اجتماعي – ريعي يوفر للأفراد خدمات و وظائف لكنه يقلص دائرة المشاركة السياسية او حتى المشاركة الاقتصادية، الامر الذي يؤدي الى ضعف الراس المال البشري وضعف في تعزيز وتطوير قدراتهم وهذا ما يجعل عملية الانتاج غير مستدامة وغير عادلة(Bery & Ostry, 2017, p,780) .

٣- التدهور البيئي: تأثر النظم القائمة على الريع بشكل كبير على البيئة بسبب الاعتماد على الوقود الاحفوري في عملية الانتاج وهذا ما يجعلها دول منتجه للتلوث من جهة وغير قادرة على التحول لأنظمة منخفضة الكربون من جهة أخرى ، وبالتالي من الصعب عليها التحول نحو اقتصاد الاخضر المعتمد على الطاقة المتجددة، الامر الذي يترك تداعيات بيئة كبيرة سواء من حيث حجم الملوثات والاحتباس الحراري وكذلك تدمير الطبيعة، فضلا عن كونها دول اكثر عرضة وتأثير بعملية التغير المناخي بسبب كميات التلوث الناتجة عن الموارد التقليدية المنتجة (Sim, 2020, p.2).

في النهاية يمكن القول ان الدول الريعية – النفطية تواجه تحديات وجودية لنموذجها الاقتصادي، ففي الوقت الذي يتجه العالم فيه نحو الاقتصاد الاخضر منخفض الكربون، والاعتماد على الطاقة المتجددة لأجل حماية البيئة والانسان من جهة ولتحقيق تنوع اقتصادي من جهة ثانية، لا تزال الدول النفطية تعتمد كليا على النفط والطاقة التقليدي في اقتصاداتها مما يجعلها تواجه تحديات كبيرة في الالحاق بركب الدول المتقدمة من ناحية، وتحقيق بيئة امنة من ناحية اخرى، وهذا الامر ينطبق على العراق الذي يواجه عراقيل كبيرة في مجال الامن البيئي والتي سيتم الحديث عنها في المبحث القادم.

المبحث الثاني: تأثير الاقتصاد الريعي على الامن البيئي في العراق

يشكل النفط الركيزة الاساسية وعصب الحياة للاقتصاد العراقي، اذ ان معظم الموارد المالية للميزانية العراقية من تصديره ،ولكن في ظل هيمنة هذا النشاط ترتب عليه مشاكل بيئة كبيرة جعلت العراق من الدول الخمسة الأكثر تأثرا بالتغير المناخي، بناء على ذلك يمكن تناول طبيعة المشاكل والتحديات في هذا البحث من خلال الاتي:

المطلب الاول: طبيعة المشاكل البيئية في ظل الريع النفطي: يمكن تبيان ابرز المشاكل البيئية التي تواجه العراق في ظل الاقتصاد الريعي وهي كالاتي:

١- **تلوث المياه:** ترجع طبيعة مشكلة المياه الى السياسات المائية لدولة الجوار وعدم اعطاء العراق الكمية الكافية من المياه من جهة، والى طبيعة السياسات المائية وضعف الحوكمة لملف المياه من جهة ثانية، والى طبيعة النظام الاقتصادي المرتبط بالنفط واستخراجه من جهة ثالثة، اذا يلعب الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط دورا كبيراً في تلوث المياه من جهة وتراجع المناسيب من جهة اخرى، حيث يعمل

الانتاج النفطي على استهلاك كميات كبيرة من المياه فبحسب الاحصائيات يستهلك كل برميل نفط واحد ما بين(١٠٣ الى ١٠٥) من المياه لذا يتم تخصيص ما بين (١٥٠ الى ٢٥٠ لتر/الثانية) للحقول النفطية الموجودة في جنوب العراق مثل مجنون، والقرنه، وغيرها لأجل استخراج النفط، اذ قامت بعض الشركات مثل (ENI) و(BP) باستغلال قنوات المياه وتحويلها الى المشاريع النفطية ومنع التدفقات المائية التي تحصل في موسم الشتاء من الوصول الى المناطق الزراعية، وبالتالي اصبحت هناك هجرة جماعية من المناطق القريبة من الحقول النفطية. (بابان، ٢٠٢٣، ص٢).

علاوة على ذلك ان تأثير الصناعات النفطية لا تقتصر على مستوى المياه فقط بل على مستوى جودة المياه، فبحسب تقرير المنظمة الدولية للحقوق الانسان امتد التسرب النفطي للمياه حوالي ٢٤ كم في نهر شط العرب مما ادى الى ظهور بقع زيتية على سطح الانهر فضلا عن امتزاج المياه برائحة النفط في مناطق جنوب العراق وخاصة البصرة، كما ارتفعت نسبة الزئبق والرصاص ونترات الفوسفات، فضلا عن ارتفاع مستوى(الكادميوم) وبنسبة (٥٥) مرة فوق الحد المسموح به، وهذا ما يعكس حجم الضرر الذي تسببه الصناعات النفطية على مستوى المياه (المرصد العراقي لحقوق الانسان، ٢٠٢٣).

٢- **تلوث الهواء**: تعددت وتنوعت العوامل المسببة لتلوث الهواء في العراق الا ان الصناعات النفطية ومخلفات المعامل والسيارات تعد في مقدمة تلك العوامل او الاسباب، اذا يقع العراق ضمن الدول الاكثر تلوث في العالم فبحسب الاحصائيات الدولية تصل نسبة الجسيمات الملوثة والمحمولة جوا المعروفة ب(PM2.5) بنسبة (٧٦ ميكروغرام متر مكعب) في عام (٢٠٢٠) وهذا يعد مؤشر خطير لمستوى تلوث الهواء وبشكل يفوق المتوسط العالمي والذي حدد(٥ ميكروغرام/ متر مكعب)، ويرجع ذلك الى الانبعاثات الملوثة من حرائق النفط والغاز المصاحب وكذلك انبعاثات السيارات، نتيجة لذلك لم يعد الغلاف الجوي قادر على امتصاص الاشعة التي تفقدها الارض والاشعة تحت الحمراء وبالتالي يقلل من ضياع حرارة الارض الى الفضاء مما يساعد على تسخين جو الارض المعروفة بظاهرة الاحتباس الحراري(الدباغ، ٢٠٢٠، ص١٠)، ولذا يمكن مستوى تلوث الهواء في العراق حسب الجدول التالي:

السنة	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
النسبة المئوية لتركيز 2.5. ميكروغرام/م٣	٣٩,٦	٤٩,٧	٨٠,١	٤٣,٨	٣٨,٤

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات موقع(IQAIR) لتكنلوجيا جودة الهواء، متاح عبر الموقع التالي: https://www.iqair.com/iraq .

بالرغم من تذبذب الارقام وعدم انتظامها بحسب ما موضح في الجدول اعلاه الا ان ذلك المستوى وعلى اختلاف السنوات تعد مستويات مرتفعة والسبب يرجع في ارتفاع مستوى الجسيمات العالقة في الجو مثل(CO2,O3,CO) وكذلك الهيدروكربونات القطري التي يكون مصدرها احتراق الوقود الاحفوري وانتاج الطاقة والنقل واحتراق وقود المولدات المحلية، كل هذه هي تشكل تهديد مباشر لحياة الانسان كونها تسبب

بأمراض خطيرة خاصة امراض الجهاز التنفسي والسرطانات وغيرها، الامر الذي يوضح خطورة الوضع البيئي في العراق الذي يتطلب الاخذ بنظر الاعتبار البعد البيئي في التنمية الاقتصادية Alkasser, (2021, p.2).

٣- **التسرب النفطي:** ينتج العراق النفط وبكميات كبيرة باعتباره شريان الحياة الاقتصادية لكن هذا الانتاج الكبير جعلت البيئة تدفع ضريبته، اذ تعاني من اشكالات متعددة، فالعمليات الصناعية للنفط او الغاز سببت حالات من التسرب النفطي او تسرب المواد الكيمائية المؤدية الى تلوث التربة والمياه والتي لها تأثيرها المباشر على صحة السكان (جودة و جعفر، ٢٠٢٥، ص ٣٣). اذ ينتج عن النفط وعمليات انتاجه واستخرجه انواع مختلفة من الملوثات الكيميائية مثل غاز اوكسيد الكربون، وثاني اوكسيد الكبريت واكاسيد النتروجين، حيث جميع تلك العناصر تسبب خطر كبير على صحة الانسان وكذلك على النظم الايكولوجية، فعلى سبيل المثال لا الحصر يسبب غاز ثاني اوكسيد الكبريت جسيمات ملوثة تحبس الحرارة في الجو وبالتالي تسبب سقوط امطار حمضية محملة بهذا الغاز، بالإضافة الى ان هناك ملوثات اخرى تنتج عن عمليات الانتاج النفطي مثل الأوساخ والاطيان الناتجة عن عمليات تكرار النفط الصلبة (Matnnaand, 2025, p.312) ، لكن لكي نعرف حجم الضرر الناتج عن عمليات الانتاج النفطي لابد من معرفة حجم الانتاج اليومي من النفط والتي يمكن توضيحها في الجدول ادناه:

احصائيات لحجم الانتاج النفطي في العراق لاخر خمس سنوات

السنة	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
حجم الانتاج اليومي/ مليون برميل	٩٩,٥	٣,٩٧١,٥٨٣	٤,٤٤٩,٥٠٠	٤,١١٨,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٦٥,٠٠٠

الجدول من اعداد الباحث باعتماد على احصائيات موقع(FRED) للبيانات الاقتصادية متاح عبر الموقع التالي: https://fred.stlouisfed.org/series/IRQNGDPMOMBD تاريخ الدخول الى الموقع بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٢٥.

هذا الانتاج الكبير وبمعدل اربع مليون برميل يوميا تقريباً كانت لها انعكاساتها على الانهار والثروة السمكية وكذلك على جودة المياه السطحية والجوفية والتي بدورها اثرت على الزراعة والحياة البرية، بمعنى اخر اسهم هذا الانتاج الكبير وما ينتج عنه تعطلي لعملية التوازن البيئي سواء من حيث جودة الماء او الهواء او حتى من ناحية الكائنات الحية.

المطلب الثاني: تحديات الامن البيئي في العراق: ان اسباب عدم تحقيق الامن البيئي لا يقتصر على الاسباب والعوامل البيئية والاقتصادية وانما هناك عوامل اخرى تلعب دورا هاما في تعطيل تنفيذ متطلبات الامن البيئي والتي يمكن ايجازها في الاتي:

١- **ضعف الاداء المؤسسي لأصحاب العلاقة:** ويقصد هنا ان الجهات المعنية بالبيئة والمناخ من مؤسسات و وكالات تعاني من ضعف كبير في اداء مهامها وهذا الضعف يرجع الى عدة اسباب منها :

أ- **ضعف انفاذ القانون البيئي:** يعد العراق واحدة من الدول الضعيفة في انفاذ القانون والسياسات المعتمدة اذ يقع في المرتبة(١٨٦) عالميا في مؤشر سيادة القانون بحسب احصائيات البنك الدولي، مما يعكس خللا بنيويا في اداء النظام السياسي بشكل عام (مؤشر سيادة القانون). فعلى الرغم من وجود قانون وتشريعات كفيلة بالحد من التلوث البيئي او الحد من التجاوزات على البيئة الا ان الكثير من هذه القوانين غير مفعلة مثل قانون حماية وتحسين البيئة رقم(٢٧) لسنة (٢٠٠٩) والهادف الى حماية البيئة وتنظيم الانشطة الصناعية بالإضافة الى القوانين البيئة المعنية بالمياه وقانون التنوع البيولوجي، والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالبيئية والمناخ، الا جميع تلك القوانين والسياسات هي غارقة في حسابات سياسية بدلا من وجود تقييمات حقيقية وموضوعية تعكس مستوى الاهتمام بقضية الاستدامة والبيئة (عبدالكاظم و صافي، ٢٠٢٥، ص ٧٨٨).

ب-**ضعف التنسيق بين الوكالات والمؤسسات:** من بين التحديات التي تواجه المؤسسات البيئية وتعطلها عن اداء مهامها هو ضعف التنسيق فيما بين تلك المؤسسات، فضلا عن تعدد تلك الجهات والوكالات اذ ان هناك وزارة للموارد المائية ووزارة الزراعة ووزارة البيئية ووزارة البلديات فضلا عن دور لوزارة النفط والصناعة وغيرها، جميع هذه الوزارات تشترك في عمل صنع القرار البيئي، الامر الذي يتطلب وجود تنسيق كبير فيما بينهم، لكن هذا التنسيق هو ضعيف جدا لا يرتقي الى حجم المسؤولية وحجم الاضرار التي تعاني منها البيئة، فعلى سبيل مثال لأجل تحقيق ادارة فعالة لملف المياه فان الامر يتطلب مشاركة بين اصحاب العلاقة جميعهم، فاذا ما اتخذ قرار بخصوص حصص العراق المائية، صحيح الامر عائد الى وزارة الموارد المائية الا انها يجب ان تراعي رأي وزارة الزراعة ووزارة الصناعية والنفط ومدى احتياجهم من الماء، فضلا عن راي الادارات المحلية للمحافظات التي تمر بها الانهر، الامر الذي يجعل من الصعب ان تسير الامور بوتيرة واحدة وواضحة، خاصة وان المنطلقات متباينة بين الوزارة والجهات التي تسيطر او تحكم تلك الوزارة، بالمعنى هناك عقبات ادارية وبيروقراطية كبيرة اسهمت في ضعف اداء المؤسسات البيئية، اي بالمعنى الحديث هناك ضعف في حوكمة الادارات البيئية (روبيل، ٢٠٢٥، ١٣).

٢-**قلة الدعم المالي:** يشكل الدعم المالي واحد من ابرز العقبات التي تحد من امكانية تحقيق الامن البيئي اذ فشلت الحكومات المتعاقبة في توفير الدعم المالي للازم للإدارات البيئية خلال السنوات السابقة لاجل تنفيذ مشاريعها الخاصة، **فعلى سبيل المثال** بلغت ميزانية وزارة البيئة لاستثمارية ذروتها بنسبة(٠%) من اجمالي الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٤ (وزارة المالية العراقية). بالإضافة الى ذلك وفيما يتعلق بالجوانب المالية فالأمر لا يقتصر على قضايا التمويل فقط انما تلعب الجوانب البيروقراطية والادارية دوراً هاما ايضاً اذا تسهم التعقيدات الادارية والتلكؤ في اضعاف تنفيذ المشاريع

وفي اضعاف دور الوزارات في اداء المهام الموكلة اليها، فعلى سبيل مثال اعلن البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع وزارة البيئة عن انشاء صندوق اخضر لدعم المشاريع البيئية المستدامة بقيمة (٤٠٠ مليار دولار) لكن طبيعة التعقيدات البيروقراطية لاتزال تعيق تنفيذ العمل او تمويل، اذا لا يوجد الية واضحة وشفافة لدى الحكومة والجهات المرتبطة بها لفصح عن مشاريعها التي تزعم اقامتها، ولا عن طبيعة الجهات المنفذة او المرتبطة بها، ولا يوجد توضيح حول طبيعة السندات المالية، مما يعني وجود تشوه في الهيكل العام المؤسسي للوكالات البيئية وهذا ما يحد من امكانية تحقيق امن بيئي مستدام (خلف، ٢٠٢٥).

٣- **غياب الوعي المجتمعي:** ان طبيعة التحديات البيئية لا يمكن اقتصارها على الجوانب المادة فقط فهناك جوانب معنوية تسهم ايضا في عدم تحقيق الامن البيئي، اذا لا يمتلك المجتمع العراقي ثقافة كافية تجعله قادر على فهم المشاكل البيئية ولا طبيعة الخطورة التي تحيط به، والامر يرجع الى طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها الفرد والمجتمع، مما يجعل اهتماماته البيئية هامشية او تكاد ان تكون معدومة، فضلا عن الارث الثقافي الخاضع الذي تركه النظام السابق جعل من الفرد يفكر بان كل شيء يجب على الدولة حله، بمعنى عدم وجود ثقافة اجتماعية او سياسية مساهمة، هذا الامر ادى الى ضعف اهتمام الفرد بقضايا البيئة والمناخ دون ان يعي انه المتضرر الاكبر من حجم الكارثة البيئية التي يواجها البلد، او انه شريك في صنع القرار، فضلا عن طبيعة تعامل الحكومة العراقية بهامشية ايضاً **(نوري، ٢٠٢٥)**.

المبحث الثالث: اجراءات تحقيق الامن البيئي في العراق:

رغم حجم المشاكل البيئية والمناخية التي تواجه العراق والتي ترجع اسبابها الى طبيعة النظام الاقتصادي والى المشاكل الهيكلية والمؤسسية، والظروف السياسية والامنية التي يمر بها العراق، الا ان طرح خيار تقليل الاعتماد على الإنتاج النفطي او العمل على مغادرة الاقتصاد الريعي مقترحات ليست واقعية في الوقت الحاضر نظرا لما تحمله هذه الإجراءات من انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة ، ولكن هناك مجموعة من البدائل عمل العراق خلال السنوات الأخيرة على التخطيط واتخاذ بعض الاجراءات لغرض تخفيف من حجم الاثار المترتبة على المشاكل البيئية ، لذا سيناقش هذا المبحث طبيعة تلك الاجراءات بالإضافة الى طبيعة السبل لتحقيق التكامل البيئي.

المطلب الاول: اجراءات الحد من التدهور : يقصد بهذه الاجراءات هو الخطوات المتخذة من قبل الحكومات لغرض ازالة او تقليل الاثار البيئية المترتبة على الانشطة الاقتصادية الملوثة، وبهذا المعنى اتخذت الحكومة العراقية بعض الخطوات القصد منها التخفيف من حجم المشاكل والاثار المترتبة او المتولدة من النشاط الاقتصادي النفطي، ويمكن بيان بعض تلك الاجراءات وهي:

١- **اجراءات خفض الانبعاثات الملوثة:** وضعت الحكومة العراقية الاستراتيجية لحماية وتحسين البيئة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) بقصد تخفيف من حجم المشاكل البيئية ومن ضمنها مشاكل التلوث والانبعاثات التلوث من خلال التحول التدريجي نحو الاقتصاد الاخضر وتعزيز الوظائف الخضراء، وهذا يكون عبر تعزيز الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف تحقيق تكامل بالأدوار بين جميع الجهات الفاعلة بالمجتمع، فضلا عن ذلك تعمل الحكومة على دعم المشاريع المتضمنة الانتاج الاخضر بقصد التوجه نحو الطاقة النظيفة وكذلك خفض الانبعاثات الملوثة (وزارة البيئة العراقية،٢٠٢٤، ص٢٩)، في ذات السياق عملت وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي العديد من السياسات الداعمة لخفض الانبعاثات مثل العمل على استخدام الميثان في النفايات لإنتاج الطاقة وكذلك تطوير برامج الكشف المنظم عن تسريب الميثان في المشاريع النفطية بقصر تقليل من حجم التسريب (موقع التحالف، ٢٠٢٣).

٢- **خفض مستوى حرق الغاز المصاحب:** في هذا المجال اتخذت العراق ومنذ عام ٢٠٠٨ الخطوات الاكثر اهمية بقصد تخفيف من حجم الغاز المصاحب من عمليات استخراج النفط، اذ اسمته الخطة الوطنية الشاملة للغاز والذي يعرف حاليا ب(مشروع غاز البصرة)، حيث وقعت اتفاق مع شركة(shell) ودخل حيز الاتفاق في عام ٢٠١١ بالاتفاق مع العديد من الشركات الدولية كان الاتفاق يهدف الى خفض حرق الغاز المصاحب بنسبة (٢٥٠ مليون قدم مكعب)، وقد استطاعت تلك الشركات بالتعاون مع شركة غاز الجنوب تحقيق نجاحاً نسبيا في هذا المجال، لكن بدا المشروع بالتوقف في عام ٢٠١٤ بعد احتلال تنظيم "داعش" الارهابي لمساحات واسعة من الاراضي العراقية، اذا توجه معظم الجهد الحكومي للعمليات العسكرية (ميثرو وارخو، ٢٠٢٥، ص٢٠). لكن وفي عام ٢٠٢١ بدأت الحكومة العراقية بالتقدم في تنفيذ مشروع متكامل يهدف الى معالجة (٣٠٠ مليون قدم كعب) من الغاز المصاحب اسمته مشروع غرب القرنة ومشروع مجنون ومشروع ارطاوي، يكون هدف المشروع معالجة(٦٠ مليون قدم مكعب يوماً)، مع ذلك يواجه المشروع بعض التحديات التي قد تثقل من خطوات عمل المشروع مثل رغبة شركة غاز الجنوب الحصول على نسبة (٤٠%) من حصة المشروع والتي تم معالجتها من خلال اقرار الحكومة حصولها على(٣٥%)، بالإضافة الى هاك تباطؤ في انشاء بعض المرافق الخاصة بالشركات، لكن مع ذلك تعد خطوة مهمة للحكومة العراقية يمكن من خلالها خفض نسبة الانبعاثات ن جهة وتقليل نسبة استيراد نسبة الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية(ميثرو وارخو، ٢٠٢٥، ص٢٨).

٣- **مكافحة التصحر:** في مجال مكافحة التصحر لا تزال المبادرات والاجراءات الحكومية غير كافية او يمكن تسميها بانها اجراءات بسيطة لا تتناسب مع حجم المشاكل التي تواجه العراق في مجال التصحر وقلة الغطاء النباتي، اذا اقتصر الجهد الحكومي على بعض المبادرات مثل برنامج جنة عدن للتشجير

الهادفة الى زراعة من ٢٠- ٣٠ مليون نخلة في غضون عامين خطوة اولى، وكذلك زراعة مليار شجرة بنية تخفيف من حجم اثار التصحر الغبار، فضلا عن برنامج الحدائق الخضراء والمحميات الطبيعية التي ترمي الى انشاء اكثر من (٨٠) موقع طبيعي، مع اشتراط الحكومة على المستثمرين تخصيص نسبة (٢٥%) من مشاريع الاسكان الى مساحات خضراء، اعلن وزارة البيئية عن انشاء اول محمية طبيعية لتكون موطن ل(٢٣٠ نوعا من النباتات) بهدف توفير مساحات خضراء اكب، لكن وكما اشرنا سابقا هي مبادرات ضعيفة لا تقاس بحجم المشاكل، لكن من الممكن ان تكون خطوة في مسار اطول يمكن ان يخفف من حجم ظاهرة التصحر(كاظم واخرون، ٢٠٢٤، ص٦١).

٤- **حوكمة المياه:** يقصد بحوكمة المياه اتخاذ العديد من الاجراءات الهدف منها ادارة ملف المياه بشكل سليم وبفاعلية اكبر، باعتبار العراق يواجه اشكاليات مؤسسية في العديد من الملفات البيئية ومن ضمنها ملف المياه، اذا ان هناك تداخل في الصلاحيات والمسؤوليات بين المستويات المختلفة على المستوى الوطني او على المستوى المحلي، على هذا الاساس عملت الحكومة على انشاء مجلس حمايه وتحسين البيئة بقصد خلق حالة من التنسيق وفك التداخل فيما بينهم، فضلا عن خلق حالة من الشراكة مع المؤسسات والمنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بقصر استحصال الدعم اللوجستي والمالي، اما على مستوى الخطوات العملية فقدت عملت الحكومة تحسين مشاريع الري بهدف تحقيق الرشادة في الاستخدام وتقليل الهدر عبر الاعتماد على منظومات ري حديثة، فضلا عن تنفيذ مشاريع اعادة الاستفادة من مياه البزل (مروشن، ٢٠٢٥، ص٢٥٨). وكذلك سدود حصاد المياه مثل سد ابو طاقية في الموصل وسد الخزرة في بادية السماوة وسد المساد في محافظة الانبار، كل هذه الوسائل الهدف منها تقليل من طبيعة مشاكل المياه في العراق (وزارة الموارد المائية العراقية ، ٢٠٢٤).

المطلب الثاني: مقترحات تحقيق التكامل البيئي : يقصد بالتكامل البيئي هو دمج البعد البيئي في السياسات الاقتصادية والتنموية للدولة، لذا فان تحقيق التكامل البيئي لابد للعراق العمل على بعض الخطوات يمكن من شانها ان تقلل من حجم المشاكل البيئية وكذلك تخفف من حجم الاثار البيئية المترتبة على نشاطها الاقتصادي النفطي، يمكن توضيح بعض تلك المقترحات بالاتي:

١- **تعزيز التعاون الدولي:** نظرا لكون المشكلات البيئية وتداعياتها لا تقتصر على الحدور الوطنية لدولة بل تمتد اثارها لتشمل الدول الاخرى، لذا فان الامر يتطلب ضرورة اي يكون هناك تعاون دولي لأجل حل تلك المشكلات، وهذا ما ينطبق على العراق فاذا ما اراد ان يعزز من امنه البيئي فلابد من توثيق اواصر التعاون الدولي والاقليمي، سواء عبر الاستفادة من الخبرات او التقنيات او حتى المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والحراك الدولي، مع ذلك فان العراق هو جزء من الاتفاقية الاطارية لمكافحة التصحر التي عقدت عام ٢٠٠٠،وكذلك انضمامه الى اتفاقية بازل لنقل المواد الخطرة عام ٢٠١١،

واتفاقية التجارة الدولية الخاصة بنقل الحيوانات المهددة بالانقراض، والاتفاقية الاطارية لمواجهة التغير المناخي عام ٢٠٠٩، وبالإضافة الى انضمام العراق الى اتفاقية باريس للمناخ والذي يعد من اهم الحركات الدولية الخاصة بقضايا المناخ والبيئة، فضلا عن توقيع شراكات دولية في مجال البيئة مثل اتفاقية العراق مع المنظمة الدولية للبيئة بهدف مساعدة العراق لحفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر، فضلا عن مشروع ادارة الاهوار بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، جميع هذه الجهود هي خطوة حقيقة لتحقيق التكامل البيئي (الربيعي وحاجم، ٢٠١٩، ص١١٣).

٢- **تطوير القوانين والتشريعات البيئية:** ان من اسباب تعطيل المعالجات البيئة في العراق هو طبيعة القوانين البيئية وانفاذها، فاذا ما اراد العراق تحقيق حالة من التكامل البيئي فان الامر يتطلب ضرورة تطوير القوانين البيئية خاصة في ظل التطور التقني والتحديثات التي تمر بها المجتمعات، بقصر تحقيق فاعلية اكبر لدى المؤسسات البيئية، فقانون حماية تحسين وحماية البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ يمثل خطوة الاولى في المسار الطويل لبناء منظومة تشريعية قادرة على حماية البيئة، التحديث يتضمن تحديد ماهي مسؤولية الدولة او الفرد او القطاع الخاص والمجتمع المدني (الفلاحي، ٢٠٢٥). فضلا عن ذلك طبيعة القوانين لا تناسب مع حجم الاضرار البيئية، مثل لابد من ادخال تشريعات تعالج اشكالية المخلفات الصناعية، او حماية الموارد المائية، او ادخال نظام الرسوم والغرامات المالية الخاصة بالبيئة والتي يمكن ان تحد من حجم التجاوزات الحاصلة على النظام البيئي في العراق (عزت ويوسف، ٢٠٢٥، ص ٧٠٦).

٣- **خفض الاعتماد على الوقود الاحفوري وتعزيز الانتقال نحو الطاقة المتجددة:** تشكل الطاقة المتجددة الحجر الاساس في التحول نحو الاستدامة وحماية البيئية، نظرا لما يشكل الوقود الاحفوري ومخلفاته من تلوث كبير خاصة وان العراق دولة ريعية تعتمد على النفط بشكل كبير، لذا فان التحول نحو الاستدامة وحماية البيئة يتطلب البدء بالاعتماد التدريجي على الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري، على هذا الاساس بدا العراق بتطبيق بعض الخطوات منها انشاء وحدة الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٠ بدا العمل بها لتكون جزء من منظومة وزارة الكهرباء بالإضافة الى وضع اولوية في مجال الاستثمارات والتراخيص التي تدعم الطاقة المتجددة كوسيلة للتشجيع على الاستثمار بالطاقة المتجددة واستعمالها، فضلا عن الشروع بتطبيق مشروع تخفيض الكربون والتوجه نحو الاقة النظيفة من خلال زيادة انتاج الطاقة البديلة الى(٢٣%) من حجم طاقة الكهرباء ، كما وقع العراق اتفاقية مع شركة (poeer china) بهدف توليد مايقارب (٢٠٠٠ كيغاواط) ن الطاقة الكهروضوئية كمرحلة أولى لعزيز مسار الطاقة المتجددة في العراق (محمد، ٢٠٢١، ص١٤).

٤- **تعزيز الثقافة البيئية:** لأجل تحقيق امن بيئي مستدام فان الامر لا يقتصر على الاجراءات المادية والمعالجة التقنية والتشريعية، بل لابد من تعزيز القيم الفردية بالبيئية واهميتها، وباعتبار الفرد شريك

اساسي في حماية البيئة وكعنصر فاعل في الحفاظ عليها باعتباره الطرف الاكثر تضرر من اي خلل يصيب البيئة، لذا لابد من العمل على غرس تلك القيم سواء عبر ادامة الزخم الاعلامي والتوعوي او عبر المؤسسات الرسمية والقنوات الخاصة بالتنشئة كالأسرة والتعليم والاعلام، ليسهل على الجميع حمايتها وتقليل من الاعتداء عليها، باعتبار الاستدامة مبدا اخلاقي وديني قبل ان تكون قاعدة للعمل السياسي ، كما ان غرس قية البيئة والحفاظ عليها يسهل على الحكومات انجاز وتنفيذ سياساتها البيئية وانفاذ قوانينها باعتبارها تجد زخم مجتمعي مساند (حسن، ٢٠١٥، ص٨).

الخاتمة والتوصيات:

يواجه العراق بوصفة دولة ريعية تعتمد بشكل مباشر واساسي على النفط في اقتصادها اشكاليات بيئة مركبة، تمس جودة الماء والهواء والموارد الطبيعية كافة، هذه الاشكاليات او التحديات لم تكن وليدة اللحظة انما نتيجة لتراكمات اقتصادية بالدرجة الاساس ومن ثم تراكم لإشكاليات سياسية وادارية واجتماعية اسهمت وبشكل مباشر في تراجع مستوى الامن البيئي في العراق، لذا فان الاعتماد على النفط وبشكل اساسي ومستمر مع الاستمرار العمل بنفس النمط المعمول به في ادارة البيئة قد يجعل من المجتمع اكثر عرضة للتغيرات المناخية المتطرفة، خصة في ظل غياب السياسات الفعالة والحوكمة البيئية وغياب سلطة القانون، لذا لابد من العمل على دمج البعد البيئي في السياسات التنموية والاقتصادية وتعزيز الشراكة الدولية لأجل تحقيق استقرار وامن بيئي ولو نسبي.

التوصيات:

١- اصلاح تشريعي ومؤسسي: العمل على تحديث القوانين وفك التشابك في الصلاحيات فضلا عن تعزيز لمفاهيم الحوكمة البيئية.

٢- ادارة متكاملة للموارد المائية: من خلال تطوير الإدارة وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاصة وفتح افاق التعاون مع دول المنبع، فضلا عن ايقاف للتجاوزات الحاصلة على الموارد المائية.

٣- مكافحة التلوث النفطي: من خلال تطوير التقنيات المستخدمة في استخراج النفط ومعالجة الغاز المصاحب، والنفاذ نحو الطاقة المجددة لتقليل من حجم الانتاج والاستخدام للنفط المسبب الاول للتلوث.

٤- دعم المالي والمجتمعي: لابد من توجيه الجهد الحكومي نحو الادارة المعنية بالبيئية عبر توفير المخصصات للازمة لتنفيذ مشاريعها وخططها الاستراتيجية، فضلا عن تعزيز قيم البيئية والاستدامة لدى المجتمع العراقي.

٥- التعاون الدولي: لا بد من تطبيق للمعاهدات الدولية فضلا تفعيل الشراكات مع المؤسسات والمنظمات الدولية بالإضافة الى تعزيز التعاون مع الدول للاستفادة من خبراتها في هذا المجال.

قائمة المصادر العربية:

١ الدسوقي، طارق ابراهيم (٢٠٠٩). الامن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر – الاسكندرية.

٢ التيجاني، وجدان عباس (٢٠٢١). الامن البيئي، مجلة اورق السياسات الامنية، المجلد الاول، العدد ١، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية.

٣ الربعي، زياد طارق و كاظم، حسن لطفي (٢٠١٩). ادارة الموارد الريعية : الاليات والمشاكل، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد ٢٤، جامعة الكوفة، العراق.

٤ مشاري، خالد مطر (٢٠٠٨). مستقبل الدولة الريعية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

٥ عبدالكافي، احمد رعد عبد (٢٠٢٢). مأزق الدولة الريعية، ط١، دار الروافد للنشر والتوزيع، بيروت.

٦ بابان، حمود (٢٠٢٣).التغير المناخي في العراق واقليم كردستان: عواقب زيادة النفط والكهرباء والاسمنت وانتاج الحديد على الماء، مركز رووداو للدراسات، العراق .

٧ تقرير المرصد العراقي لحقوق الانسان (٢٠٢٣/٣/٢٢). مياه العراق ملوثة بالبراز والنفايات الطبية والنفط، ، متاح على الموقع التالي: https://iohriq.org/117-.html تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٨/١٥.

٨ الدباغ، دعاء فلاح (٢٠٢٠). التلوث البيئي (الهواء، الماء، التلوث الاشعاعي) في العراق لسنة ٢٠٢٠، دائرة البحوث والسياسات النيابية، مجلس النواب العراقي، بغداد.

٩ جودة، ندوة هلال وجعفر، هدير نبيل (٢٠٢٥). الاثار البيئية للصناعة النفطية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٣، العدد ٥١.

١٠ مؤشر سيادة القانون متاح على موقع https://www.maxinomics.com/ : (MAXINOMICS)تاريخ الدخول ٢٠//٢٠٢٥.

١١ علدالكاظم، ايمان جواد عبد الكاظم و صافي، بنين سعد (٢٠٢٥). التشريعات البيئية في العراق: تحدياتها وفرص تحقيق التنمية المستدامة في ظل التغيرات المناخية، مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية، المجلد ٤، العدد ١.

١٢ اكرم.اف روبيل واخرون (٢٠٢٥). مواجهة تحديات الحوكمة البيئية والمياه في العراق، ترجمة نصر محمد علي وفيصل عبداللطيف، معهد الدراسات الاقليمية والدولية، الجامعة الامريكية في السليمانية، العدد ٦٠ .

١٣ وزارة المالية العراقية، جدول الموازنة العراقية لسنة ٢٠٢٤.

١٤ خلف صفاء (٢٠٢٥). مشاركة العراق في مؤتمرات الاطراف: العقيدة البيئية المضللة، مقال منشور بتاريخ٢٠٢٥/١/٩ على موقع مبادرة الاصلاح العربي، متاح عبرالموقع التالي: https://www.arab-reform.net/ar/publication تاريخ الدخول الى الموقع(٢٠٢٥/٨/٢٥).

١٥ بتول علي نوري، الحفاظ على البيئة واهمية الوعي البيئي، مقال منشور على موقع جامعة المستقبل ، ٢٠٢٥/٣/٢٠ ، متاح على الموقع التالي:https://uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=13&newid=80465 تاريخ الدخول(٢٠٢٥/٨/٢٥).

١٦ وزارة البيئة العراقية (٢٠٢٤). الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).

١٧ سياسة العراق للمناخ والهواء النظيف، تقرير تحالف (C C A C)، ٢٠٢٣، تقرير منشور على موقع التحالف متاح على الموقع التالي:https://www.ccacoalition.org/ar/partners/iraq تاريخ الدخول(٢٠٢٥/٨/٣٠).

١٨ ميثرو، توم وارخو(٢٠٢٥). العمل على الحد من حرق الغاز المصاحب : فرص حقيقية، مشاريع حقيقة، نتائج حقيقة: دراسة حالة حرق الغاز في جمهورية العراق، ترجمة ميلاد النوفلي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق.

١٩ كاظم، احمد عدنان واخرون (٢٠٢٤). العراق والتغير المناخي انعكاسات الامن والتنمية، ط١، المعهد العراقي للحوار، العراق.

٢٠ مروشن، خالد مهاوي (٢٠٢٥). الحوكمة البيئية في العراق: التحديات والاجراءات، مجلة اشر للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٢، العدد ٣.

٢١ سدود حصاد المياه، موقع وزارة الموارد المائية– الهياة العامة للسدود والخزانات، ٢٠٢٤/٨/٢٢، متاح على الموقع التالي: https://dams.mowr.gov.iq/?article=84 تاريخ الدخول(٢٠٢٥/٩/٣٠).

٢٢ الربيعي، عبدالجبار و محمد يوسف حاجم(٢٠١٩). استجابة العراق للاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف وانعكاساته على الامن البيئي، مجلة ديالى، العدد ٧٩ .

٢٣ الفلاحي، جاسم عبدالعزيز (٢٠٢٥). تعديل القوانين البيئية كمدخل للعدالة المناخية، موقع المسلة الحدث، متاح عبر الموقع التالي: https://almasalah.com/archives/123025 تاريخ الدخول(٢٠٢٥/٩/١).

٢٤ عزت، احمد عبدالسلام بان قدس يوسف(٢٠٢٥). دور التشريعات البيئية في تطوير وحماية البيئة المستدامة، مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية، المجلد ٤، العدد ١.

٢٥ محمد، محمد حميد (٢٠٢١). الاقتصاد العراقي وفرصة التحول نحو الطاقة المتجددة او البديلة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق.

٢٦ حسن، مروج حمد (٢٠١٥). مبادرات التوعية البيئية: استثمار في مستقبل اكثر استدامة، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، العراق.

قائمة المصادر الاجنبية:

27 Bezpalova, O., Onopriienko, S., Tarasov, S., Zavalna, Z., & Starynskyi, M. (2020). State Environmental Security in National and Globalization Aspects . Journal of Security and Sustainability Issues, 9.

28 Ruth N. Huil et,al., (2009). strategies to Environ mental security in transition countries, springer sic, Dordrecht, Netherlands, 2009.

29 Mahdavy, Hussein (2014) The patterns and problems of economic development in rentier states: The case of Iran, in Michael A. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day, Routledg .

30 Malek, Adel, (2017). Rethinking the Rentier cure, in Luciani, Giacomo (Ed) : Combining economic and political development: The experience of MENA, International Development Policy, No. 7, , Brill.

31 Andrew G. Bery & Jonathan D. Ostry (2107) inequality and unsustainable Growth: two sides of the Sam coin, journal policy Corner, vol 65.

32 Li-chen Sim, (2020). low carbon energy in the Golf upending the rentier state, journal Energy research and social seance, vol 70.

33 Alkasser, Mohammed. K. (2021). air pollution in Iraq sources and effects, first International virtual conference on environment and natural resources, earth and environment journal.

34 Mustafa Riyadh Matnnaand and other, (2025). oil pollution and its impact on the Environment in Iraq, American journal of botany and bioengineering, vol 2, issue